

تقييم أثر سياسة تحرير سعر الصرف على النمو الاقتصادى

(دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية)

دكتور

سمر الأمير غازى عبدالحميد

مدرس الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة طنطا

مقدمة :

أدى الفشل في تحقيق النمو الاقتصادية لغالبية الدول النامية إلى قول بعض الاقتصاديين أن سياسات التنمية التي اتبعتها تلك الدول لم تؤدي إلى "تحديث الفقر" ولقد ارجع العديد من الاقتصاديين فشل تجارب التنمية إلى عدم الإدراك الكافي لواقع هذه الدول ولطبيعة التخلف الذي تحيا في أغلظه ، فالتنمية هي نقيض التخلف وحتى تنجح التنمية وتحقق أهدافها فلا بد من تحديد أسباب ومظاهر التخلف لكي توضع السياسات الكفيلة بالقضاء عليه .

وتهدف السياسات الاقتصادية بوجه عام إلى تحقيق النمو الاقتصادي إلا أنه ليس هناك اتفاق عام بين الاقتصاديين على نوع النمو المطلوب، لكن هناك إجماع على التركيز على السياسات التي تستهدف تعزيز مستويات الإنتاجية والكفاءة ورفع معدلات التشغيل للحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة، وتتضمن السياسات الاقتصادية كل من السياسة النقدية و المالية التي تتمثل في البرامج الحكومية الخاصة بالضرائب والإنفاق والاقتراض الحكومي وإدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد بهدف تحقيق النمو الاقتصادي للمجتمع وخدمة أهداف التنمية الاقتصادية للمجتمع من خلال :

- المحافظة على ثبات المستوي العام للأسعار .
- استقرار قيمة النقود في الأسواق الداخلية للاقتصاد .
- التحكم في تقلبات سعر الصرف .
- تشجيع الاستهلاك .
- المحافظة على مستوي العمالة الكاملة للاقتصاد من خلال زيادة حجم التوظيف والتخفيف من البطالة .
- تحقيق توزيع عادل في الدخل .
- تحقيق التوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات للدولة .

ويناقش هذا البحث تقييم أثر سياسة تحرير سعر الصرف على النمو الاقتصادي من خلال توضيح الأدوات التي تستخدم من الإدارة الحكومية للتحكم في مستوى التضخم وأسعار الفائدة واستقرار سعر العملة و تعليمات المصرف المركزي للدولة اللازم إتباعها في الاستيراد والتصدير عن طريق المصارف العاملة في البلد، فسياسة تحرير سعر الصرف تتطلب وضع خطة النقد الأجنبي من خلال تخطيط ميزانية النقد الأجنبي والتي تشمل على أهداف المتحصلات والمدفوعات المنظورة وغير المنظورة، وتستند هذه الأهداف إلى تقديرات الصادرات بالواردات السلعية من واقع خطة التجارة السلعية وإلى التقديرات المستهدفة للخدمات والتحويلات الرأسمالية .

مشكلة الدراسة :

وسوف تركز الباحثة في مشكلة البحث على توفير إجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أثر سياسة تحرير سعر الصرف على مؤشرات النمو الاقتصادي

في جمهورية مصر العربية ؟

ولتوفير الإجابة عن التساؤل الرئيسي يجب الإجابة عن عدة تساؤلات فرعية وهي :

- ما هو أثر تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف على حجم التجارة الخارجية في جمهورية مصر العربية ؟
- ما هو أثر تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف على مؤشر التضخم في جمهورية مصر العربية ؟
- ما هو أثر تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف على قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية مصر العربية ؟

- ما هو أثر تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف على نسبة البطالة في جمهورية مصر العربية؟
- ما هو أثر تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف على حجم المديونية الخارجية في جمهورية مصر العربية؟
- ما هو أثر تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف على متوسط دخل الفرد في جمهورية مصر العربية؟
- ما هو أثر تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف على استقرار سعر الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية في جمهورية مصر العربية؟
- ما هو أثر تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف على معدلات الفائدة في البنوك التجارية العاملة في جمهورية مصر العربية؟

الدراسات السابقة :

(١) دراسة (Salma Hadj Fraj, et al.,)

هدفت الدراسة إلى بحث العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي مع التركيز على دور نظام سعر الصرف، توضح وجهة النظر النظرية التقليدية أن زيادة مستوى الحوكمة تحفز النمو الاقتصادي ، في حين أظهرت السنوات الأخيرة أن بعض الدول ذات مستوى الحوكمة الضعيفة تحقق نمو اقتصادي مرتفع، بالإضافة إلى أن العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي يتأثر بعدة عوامل مثل التكاليف المحتملة المرتبطة باختيار نظام سعر الصرف . وقد توصلت الدراسة إلى أن الحوكمة ليست ذات معنوية كبيرة لتفسير النمو الاقتصادي بينما وجد أن مرونة أسعار الصرف تزعزع استقرار الأسواق الناشئة، على خلاف الدول المتقدمة التي تؤدي مرونة أسعار الصرف إلى تسارع ونيرة النمو الاقتصادي . كما وجدت الدراسة أن الحوكمة تشجع على اختيار نظام سعر صرف مرن وأن مرونة سعر الصرف تتطلب تحسين الإدارة لتحفيز النمو الاقتصادي في البلدان الناشئة . وفيما يتعلق بالبلدان المتقدمة ، فإن الحوكمة تسرع النمو الاقتصادي إذا لم يكن نظام سعر الصرف مرناً جداً ، كما أن مرونة سعر الصرف تزيد من النشاط الاقتصادي إذا لم تكن الحوكمة عالية الجودة، وبالتالي فإن طبيعة نظام سعر الصرف تلعب دوراً حاسماً في قرار تحسين جودة الحوكمة . وبالمثل تحدد نوعية الحوكمة النظام الأمثل لسعر الصرف .

(٢) دراسة (Maurizio Michael Habib, et al.,)

هدفت الدراسة إلى بحث العلاقة بين تحركات سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي بناءً على بيانات متوسط مدتها خمس سنوات لمجموعة تضم أكثر من ١٥٠ دولة في فترة ما بعد بريتون وودز ، على خلاف الأدبيات السابقة تستخدم الدراسة أدوات خارجية للتعامل مع العلاقة السببية العكسية المحتملة بين النمو الاقتصادي وسعر الصرف الحقيقي . الأدوات الخاصة بكل بلد التي تناولتها الدراسة هي تدفقات رأس المال العالمي مرجحة بالانفتاح المالي لكل دولة على حدة وأيضاً معدل نمو الاحتياطيات الرسمية . وقد وجدت الدراسة أن خفض قيمة العملة له علاقة ذات دلالة معنوية مع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وقد اتضحت قوة العلاقة بشكل أكثر مما أوضحت نتائج الدراسات السابقة ومع ذلك ، تؤكد نتائج الدراسة أن قوة تأثير العلاقة تتضح بالنسبة للبلدان النامية .

(٣) دراسة (Martin Guzman, et al.,)

هدفت الدراسة إلى بحث دور سياسات سعر الصرف الحقيقي (RER) في تعزيز التنمية الاقتصادية ، بالإضافة إلى الاختيار بين البدائل المرتبطة بسياسات سعر الصرف الحقيقي (RER) المستقرة والمنافسة والعلاقة بين استخدام سياسات سعر الصرف لتحقيق الاستقرار الكلي والتنمية .

وقد أوضحت الدراسة أن سياسات سعر الصرف الحقيقي (RER) مستقرة وتنافسية قد تصحح إخفاقات السوق الأخرى ذات الصلة ، التطور الناتج عن هذه القطاعات يؤدي إلى نمو اقتصادي أسرع ، بالتالي هناك حاجة لوجود نظام فعال ومتعدد لأسعار الصرف عندما تختلف الآثار غير المباشرة عبر مختلف القطاعات القابلة للتداول .

كما يزداد تأثير سياسات سعر الصرف الحقيقي (RER) عندما تصاحبها السياسات الصناعية التقليدية التي تزيد من مرونة إجمالي عرض سعر الصرف الحقيقي (RER) ، من بين الأدوات اللازمة لتنفيذ سعر صرف حقيقي (RER) مستقر وتنافسي هي التدخلات في سوق الصرف الأجنبي وتنظيم تدفقات رأس المال .

(٤) دراسة (Cesar M. Rodriguez)

هدفت الدراسة إلى بحث دور الانفتاح المالي والتكامل المالي الدولي عند اختيار نظام سعر الصرف حيث يكون الهدف هو زيادة نمو الإنتاجية إلى الحد الأقصى .

وقد أوضحت الدراسة أن الآثار السلبية لتقلب أسعار الصرف على نمو الإنتاجية تقل كلما اندمجت مالياً في تدفقات رأس المال الدولية في أي بلد، يعالج التحليل التجريبي لنمو الإنتاجية مشاكل التداخل المحتملة .

توجد نتائج ذات دلالة معنوية قوية تتعلق بأن درجة الانفتاح المالي العالية يمكن أن تخفف من التأثير السلبي لمرونة سعر الصرف على النمو .

متغيرات وفروض البحث :

تتمثل متغيرات الدراسة في سياسة تحرير سعر الصرف كمتغير رئيسي مستقل و النمو الاقتصادي كمتغير رئيسي تابع يتفرع منه مجموعة من المتغيرات الفرعية وهي التجارة الخارجية ، التضخم ، البطالة ، متوسط دخل الفرد ، استقرار سعر الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية ، وأسعار الفائدة في البنوك التجارية العاملة في جمهورية مصر العربية ويركز البحث على اختبار فرضية رئيسية عن وجود علاقة طردية موجبة بين تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف وزيادة معدلات النمو الاقتصادي ، وتتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية :

- الفرضية الأولى :

" توجد علاقة طردية بين تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف وحجم التجارة الخارجية في جمهورية مصر العربية "

- الفرضية الثانية :

" توجد علاقة طردية بين تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف ومؤشر التضخم في جمهورية مصر العربية "

- الفرضية الثالثة :

" توجد علاقة طردية بين تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف ونسبة البطالة في جمهورية مصر العربية "

- الفرضية الرابعة :

" توجد علاقة عكسية بين تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف ومتوسط الدخل الحقيقي للفرد في جمهورية مصر العربية "

- الفرضية الخامسة :

" توجد علاقة طردية بين تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف واستقرار سعر الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية في جمهورية مصر العربية "

- الفرضية السادسة :

" توجد علاقة طردية بين تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف وارتفاع أسعار الفائدة في البنوك التجارية العاملة في جمهورية مصر العربية "

أهداف الدراسة :

- تهدف الدراسة إلى التعرف على مختلف نواحي سياسة تحرير سعر الصرف التي تسمح بتحديد كفاءة وفعالية النظام المصرفي ودورها في وضع السياسة النقدية التي تعتبر المكون الأساسي في النمو الاقتصادي .
- ويتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في محاولة للوصول إلى معرفة هل تؤثر سياسة تحرير سعر الصرف على المؤشرات الاقتصادية وهل تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ، توجد مجموعة من الأهداف تساعد في تحقيق ذلك والتحقق من صحة الفروض البحثية من هذه الأهداف ما يلي :
- بيان مدى تطور مؤشرات النمو الاقتصادي نتيجة تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف .
- التعريف بالسياسة النقدية، بيان تأثير في تحسين وتطوير وتعظيم مؤشرات النمو الاقتصادي .
- تقديم مجموعة من التوصيات تساعد متخذي القرارات الاقتصادية علي معالجة الآثار السلبية الناتجة عن تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف .
- دراسة وتحليل التأثير المتبادل بين السياسة النقدية ، وكذلك استعراض أهم آلياتها وركائزها مع التركيز على تفعيل دور سياسة تحرير سعر الصرف باعتبارهما أبرز دعائم تحقيق النمو الاقتصادي .
- إلقاء الضوء على كلا مفهوم السياسة النقدية وتقسيمها والخلفية الفكرية لنشأة وتعريف السياسات المختلفة وخصائصها ومقوماتها وأهدافها وتنوع أنشطتها في ضوء القوانين والتشريعات واللوائح المنظمة .

أهمية الدراسة :

(أ) الأهمية العلمية :

تبدو الأهمية العلمية للدراسة باعتبار السياسة النقدية من الموضوعات الهامة والمطروحة بكثرة سواء محليا أو عالميا، تكمن أهمية هذه الدراسة من الأهمية التي تحظى بها السياسة النقدية في الوقت الحاضر حيث تعتبر أحد الركائز الهامة التي تركز عليه الإدارة الحكومية للوصول للمناخ الاقتصادي التنافسي من خلال تطبيق السياسات التي تبني علي الاهتمام بتنمية الاستثمار والمدخرات وتعظيم ربحية القطاعات المختلفة ، حيث تعمل السياسة النقدية على توجيهه نحو تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق كفاءة استخدام الموارد المتاحة لتعظيم الأداء التشغيلي لمختلف القطاعات الاقتصادية .

(ب) الأهمية العملية :

تتضح الأهمية العملية للدراسة من خلال التالي :

- ✘ تكمن الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في إمكانية استفادة واضعي السياسة النقدية من نتائج الدراسة ، من خلال تقديم معلومات ومقترحات وتوصيات حول سياسة تحرير سعر الصرف بما ينعكس إيجابا على مؤشرات النمو الاقتصادي .
- ✘ لا تقتصر الدراسة علي قياس الآثار الاقتصادية لتطبيق سياسة تحرير سعر الصرف للجنة المصرية بل تمتد لتشمل عمل تقويم لها بهدف وضع توصيات يتم الاسترشاد بها لزيادة و تحسين القيمة المضافة العائدة علي الاقتصاد المصري منها .

✂ التأكيد على ضرورة دعم القطاعات الاقتصادية المتأثرة سلبيا من قرارات تحرير الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية دعما ماديا ومعنويا، وأن يكون هذا الدعم عمليا ومطبقا على أرض الواقع .

مجتمع وعينة الدراسة :

يشمل مجتمع الدراسة اقتصاد جمهورية مصر العربية، اختيار عدد من مفردات مجتمع الدراسة لتتكون العينة من الاقتصاد المصري من مؤشرات تطور قيمة الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية والنمو الاقتصادي خلال ست سنوات من سبتمبر ٢٠١٣م حتى أبريل ٢٠١٩م على أساس شهري .

منهج البحث :

يعتمد منهج البحث على الجمع بين كل من الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية وذلك على النحو التالي :

(أ) الدراسة النظرية :

تم تغطية هذا الجانب من خلال قيام الباحثة بالإطلاع على الدوريات والمراجع والرسائل العلمية والأبحاث والدراسات والمقالات المنشورة بالدوريات المختلفة ذات الصلة بسياسة تحرير سعر الصرف ، والاستفادة من النتائج التي توصلت إليها بهدف تجميع البيانات الثانوية المتعلقة بموضوع الدراسة ، وكذلك دراسة القوانين واللوائح المتعلقة بموضوع الدراسة .

(ب) الدراسة التطبيقية :

تمثلت في اختبار مدى صحة الفروض التي تقوم بها الباحثة والوصول إلى الأهداف المرجوة وذلك من خلال جمع و تصنيف البيانات من عينة و مجتمع الدراسة خلال استخدام البرنامج الإحصائي (EViews) لما يحتويه من معادلات إحصائية يمكن من خلالها إجراء المقارنات اللازمة لصياغة النموذج الاقتصادي للدراسة .

حدود البحث :

✂ تتناول الباحثة العوامل المؤثرة علي النمو الاقتصادي في حدود تأثرها بقرار تبني وتطبيق سياسة تحرير سعر الصرف .

✂ لم تتناول الباحثة قياس أثر سياسة تحرير سعر الصرف علي تطور المؤشرات الاقتصادية إلا في ضوء آليات السياسة النقدية .

✂ اقتصرت الباحثة على تحليل سياسة تحرير سعر الصرف في ضوء قرار البنك المركزي بتحرير سعر الصرف وفقا لآليات العرض والطلب الصادر بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠١٦م وتجاهلت دراسة اثر قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠٠٣م لتحرير سعر الصرف .

✂ اقتصرت الدراسة علي تحليل اثر سياسة تحرير سعر الصرف على تطور المؤشرات الاقتصادية ست سنوات من سبتمبر ٢٠١٣م حتى أبريل ٢٠١٩م على أساس شهري .

الإطار النظري :

على الرغم من تراجع أهمية التخطيط في اقتصاديات الدول النامية في ظل العولمة وتحرير الأسواق وتراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي ، إلا أن الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي ، وأخرها أزمة الغذاء العالمي ثم الأزمة المالية العالمية نتيجة لأزمة الرهن العقاري في أمريكا، وما تبع ذلك من آثار سلبية طالت الدول النامية، مما أعاد للاهتمام بضرورة وجود دور للدولة وأهمية التخطيط للخروج من الأزمات .

ويتحقق النمو الاقتصادي من خلال مجموعة من السياسات والآليات التي تعرف بسياسات النمو الاقتصادي وهي الأدوات والوسائل المناسبة التي يمكن من خلالها تحقيق حالة التوازن في الاقتصاد، ودائماً ما تسعى الدول إلى تجنب تبعات الركود في بداية أزمة الديون من خلال زيادة الإنفاق الحكومي، وكان إصدار المزيد من النقود هو الطريقة الوحيدة لتمويل ذلك الإنفاق، ولقد قاد إصدار النقود لتمويل الإنفاق الحكومي إلى فترات من التضخم الجامح في العديد من الدول .

وقد ارتبط النمو الاقتصادي في الكثير من الدول بإتباع سياسة نقدية محفزة ، وذلك بهدف الاستغلال الأمثل للموارد وعدم تبديدها بحيث يتم تنويع هيكل الاقتصاد القومي وزيادة الأهمية النسبية للقطاع الصناعي، بإنشاء العديد من المشروعات والوحدات الإنتاجية والخدمية وذلك وفق تخطيط مسبق لما يحتاجه المجتمع في كل مرحلة وبالتالي توجيه النمو الاقتصادي نحو الأهداف المحدد سلفاً .

وتعتبر السياسة النقدية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق النمو الاقتصادي وتحدد مهمة السياسة النقدية وفي العناصر الثلاثة التالية :

- تقتضي السياسة النقدية محاولة تحديد الصورة التي يرغب المجتمع أن يكون عليها في المستقبل .
- تقوم السياسة النقدية على عدد من الأهداف التي يتعين تحديدها من أجل القيام بعملية التخطيط الاقتصادي .
- تتطلب السياسة النقدية القيام بتنسيق الوسائل التي ستستعمل من أجل تحقيق هذه الأهداف ومن هذا يتضح أن التخطيط يفترض بالضرورة القيام ببعض التنبؤات ، أما السياسة الاقتصادية فتحدد بواسطة الحكومة والسلطة التشريعية، وتتحصر مهمة جهاز التخطيط في تحديد مضمون هذه الأهداف تحديداً أكثر دقة وبحث العقبات القائمة في وجه استخدام الوسائل المختلفة التي يمكن إتباعها لتنفيذ الأهداف .
- وتتضمن السياسة النقدية مجموعة الأعمال والتدابير التي تقوم بها الدولة من خلال الرقابة على النقد وتخطيط الأنشطة الاقتصادية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية التي يتم وضعها على ثلاثة مستويات تبعاً لدرجة الشمول إلى :
- ✍ الخطة الاقتصادية على المستوى القومي وتشمل الاقتصاد القومي بأكمله ونعند على قيام القطاع العام بالدور الرئيسي في الاقتصاد القومي ، ويؤدي القطاع الخاص دوراً في مجال خلق المنافسة و تتضمن مرحلة التخطيط على مستوى الاقتصاد القومي :
- إخطار الحكومة للهيئة المسؤولة عن التخطيط بأهداف ووسائل تنفيذ السياسة .
- جمع الإحصاءات والتنبؤات الخاصة بالمعطيات .
- القيام بالتنبؤ بحالة الاقتصاد القومي ككل .
- بحث الأهداف .
- وضع خطة كلية .
- ✍ الخطة الاقتصادية على المستوى القطاعي تتركز على قطاع معين كالقطاع الزراعي أو التجارة الخارجية وغير ذلك من القطاعات بهدف تحقيق السياسة الاقتصادية التي تبغي الدولة تنفيذها وتتضمن مرحلة التخطيط على مستوى القطاعات :
- ✍ جمع التقديرات الخاصة بالمرونة الداخلية حتى يمكن تقدير الطلب على السلع الاستهلاكية التي تنتجها القطاعات الاقتصادية المختلفة .
- وضع خطة لكل قطاع .
- تحديد حجم الاستثمارات المطلوبة وحجم العملة الأجنبية المطلوبة لاستيراد السلع الرأسمالية والمواد الوسيطة من الخارج .

- استناداً إلى نموذج المدخلات والمخرجات يتم تقدير إنتاج القطاعات المختلفة ومقدار العمالة المطلوبة وحجم السلع الوسيطة .
- ✗ الخطة الاقتصادية على مستوى المشروع تنصب على دراسة المشروع من حيث إمكانية إقامته ومدى ربحيته التجارية والاقتصادية وبيان موقع المشروع والتعاقدات الخاصة بإنشائه وتدبير الأيدي العاملة والآلات والمواد الأولية اللازمة لتشغيله ثم تصريف منتجاته بعد ذلك وتتضمن مرحلة المشروع :
 - إصدار التوجيهات إلى الوحدات وطلب بيان بالمشروعات المراد القيام بها.
 - قيام الهيئات الخاصة بكل قطاع بتقويم المشروعات .
 - قيام السلطة المركزية بتقويم المشروعات .
 - مراجعة الخطة والتشاور مع القطاعات الأخرى وإجراء التغييرات اللازمة.
 - تقديم الخطة إلى الحكومة .
- وتتضمن السياسة النقدية الهادفة لتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير التمويل للتنمية الاقتصادية السياسات التالية :

١- تخطيط النقد الأجنبي :

- يقصد بخطة النقد الأجنبي ميزانية النقد الأجنبي وتشتمل على أهداف المتحصلات والمدفوعات المنظورة وغير المنظورة ، وتستند هذه الأهداف إلى تقديرات الصادرات بالواردات السلعية من واقع خطة التجارة السلعية وإلى التقديرات المستهدفة للخدمات والتحويلات الرأسمالية وتحدد هذه الخطة التمويل الأجنبي السنوي المستهدف وكيفية مواجهة أعباء الاقتراض الخارجي ويهدف تخطيط التجارة الخارجية في الأجل القصير إلى :
 - ✗ تعظيم صافي حصيللة النقد الأجنبي لتخفيف عبء العجز في الأجل القصير .
 - ✗ تغيير هيكل التوزيع الجغرافي بهدف العمل على تنمية الصادرات لأسواق جديدة .
 - ✗ المساهمة في إحداث التغييرات المستهدفة في التركيب القطاعي لهيكل الإنتاج ونمط الاستثمار .

كما يهدف تخطيط التجارة الخارجية في الأجل الطويل إلى ما يلي :

- ✗ تصحيح الاختلال المزمن في ميزان المدفوعات .
- ✗ تصحيح الاختلال الهيكلي للإنتاج .
- ويتم وضع خطة الصادرات مع الأخذ في الاعتبار خطط الإنتاج لصناعات التصدير القائمة والمقترحة، واحتمالات الطلب الخارجي استناداً إلى دراسة الأسواق الخارجية، واستخدام مؤشرات الكفاية للنشاط التصديري لترتيب الصادرات في أولويات ، كما يتم وضع خطة الواردات في ضوء الأهداف السنوية الخاصة بالمتغيرات الرئيسية للنشاط الاقتصادي من إنتاج واستثمار واستهلاك تتحدد أهداف الواردات السلعية في ضوء العلاقات الوظيفية والمعاملات الفنية التي تربط بين الواردات الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية من ناحية والاستهلاك والإنتاج والاستثمار من ناحية أخرى .

فالتجارة الخارجية تقوم بدور هام في عملية النمو الاقتصادي حيث أنها تسهم إيجابياً في زيادة الدخل القومي فالصادرات عامل إضافة مباشر للدخل والواردات تؤدي إلى حصول الاقتصاد القومي على ما يحتاجه من مستلزمات إنتاج وبيع استثمارية .

كذلك فإن أحد شروط نجاح النمو الاقتصادي أن يكون النمو متوازناً ، بمعنى أن القطاعات المختلفة للاقتصاد القومي يجب أن تنمو بمعدلات متناسبة ومتسقة إزاء بعضها البعض ، حيث أن نمو أي قطاع محدد بمعدلات نمو القطاعات الأخرى، فالنمو البطيء لقطاع

معين يتسبب في تخلف تصدير فائض الإنتاج واستيراد السلع ومستلزمات الإنتاج التي لا تتوافر محلياً تساعد على خلق الظروف المواتية لكي تتقدم عملية التنمية في إطار من النمو المتوازن .

✘ أن التجارة الخارجية تعد امتداداً عضوياً للإنتاج والاستهلاك، فالصادرات جزء من الإنتاج والواردات جزء من الاستهلاك، لذلك فإن التخطيط الفعلي للتجارة الخارجية لا يمكن أن يكون ناجحاً إلا إذا كان هناك تخطيطاً شاملاً لكافة قطاعات الإنتاج والاستهلاك.

✘ يتأثر تحديد معدلات نمو الدخل المستهدفة في خطة التنمية بالقدرة على الاستيراد وبالتالي بمعدلات النمو المستهدفة للصادرات لذلك يتوقف تحقيق أهداف خطة التنمية إلى حد كبير على تحقيق أهداف الصادرات .

✘ يتحدد معدل نمو الدخل على أساس معدل نمو الصادرات وبالتالي معدل زيادة الواردات لذلك يصبح تحديد أهداف مرحلية لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات من أهم أهداف خطة التنمية الأمر الذي يترتب عليه أن تتحدد أنماط توزيع استثمارات الخطة من زاوية الأثر على التجارة الخارجية .

✘ نجاح خطة التجارة الخارجية يتمثل في تجنب الاقتصاد القومي حدوث اختناقات تؤثر على تحقيق أهداف خطة التنمية ، ولكي يتم تحقيق هذه الأهداف لابد من استيراد كمية معينة من الواردات ، ولكن عملية الاستيراد قد يحدها قصور الصادرات ، مما يجب العمل على تلافيه واعتبار الواردات أحد العوامل المحددة لأهداف الإنتاج والاستثمار .

ينقسم الادخار المحلي إلى ثلاثة أنواع ادخار القطاع العائلي ، ادخار قطاع الأعمال ، ادخار القطاع الحكومي والتي يمكن توضيحها كالتالي :

تتوقف معدلات ادخار الأفراد على نصيب الفرد من الدخل القومي ونمط توزيعه بين أفراد المجتمع ، وهي تنصف بالانخفاض في غالبية الدول النامية وتمثل الفارق بين جملة الدخل الممكن التصرف فيها وبين الإنفاق الخاص على الاستهلاك الجاري من السلع والخدمات ، وتتخصص مصادر الادخار العائلي في فئتين تمثل الفئة الأولى أصحاب الدخل الثابت وهؤلاء ميلهم للاستهلاك مرتفع بسبب انخفاض دخولهم الفردية ، وحجم مدخراتهم قليل وبدافع الاحتياط، بينما تمثل الفئة الثانية أصحاب الدخل غير الثابتة ويتصرف هؤلاء بانخفاض ميلهم الحدي للاستهلاك ، وانحياز نمط توزيع الدخل لصالحهم ، وهم يشكلون ما يسمى بالطبقة الغنية ، لكنها لا توجه مدخراتها نحو الاستثمار المنتج ، وإنما تنفق جزء كبير منه على الإنفاق الترفيهي على السلع المستوردة بسبب أثر المحاكاة للحياة الغربية ، ويؤدي أثر المحاكاة إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي وبالتالي نقص الادخار .

ويترتب على ذلك أن أية سياسة توضع بهدف زيادة المدخرات المحلية، لابد وأن تبدأ من مفهوم الفائض الاقتصادي المتولد في الاقتصاد القومي، سواء الفائض الاقتصادي الفعلي أو الفائض الاقتصادي الكامن ، مما يتطلب إعادة النظر في مختلف جوانب السياسة الاقتصادية بما يتفق مع زيادة الموارد الذاتية، وكفاءة استخدام هذه الموارد في مختلف أوجه الاستثمارات المطلوبة لإحداث التغييرات الهيكلية الأساسية في هيكل الاقتصاد القومي .

تتمثل مدخرات قطاع الأعمال في الأرباح المحتجزة في المؤسسات العاملة في هذا القطاع ، وينقسم قطاع الأعمال إلى قطاع الأعمال المنظم وقطاع الأعمال غير المنظم ، ويواجه المخطط صعوبة في تقدير حجم مدخرات قطاع الأعمال غير المنظم لعدم وجود حسابات

منظمة ودقيقة لديه ، كما أن أغلب مدخرات هذا القطاع يعاد استثمارها في تلك المؤسسات ذاتها

أما القطاع الثاني وهو قطاع الأعمال المنظم ويشمل المؤسسات والشركات الصناعية والتجارية الكبيرة فينقسم إلى قطاع الأعمال العام (القطاع العام) ، ومدخراته هي أرباح المشروعات العامة التي تملكها الحكومة ، وقطاع الأعمال الخاص (القطاع الخاص) ومدخراته هي الأرباح غير الموزعة، ويتوقف حجمها على حجم الفائض المتولد في هذا القطاع، والذي يحدده الفرق بين نفقة الإنتاج فيها والإيراد المتحصل من تسويق السلع المنتجة ، وبالتالي فبالقدر الذي تزايد فيه الإنتاج وتنخفض فيه النفقات ، تزداد مدخرات هذا القطاع . ويتوقف حجم الفائض في قطاع الأعمال المنظم على السياسات الحكومية المختلفة، فسياسة الحكومة لحماية الصناعات الوليدة يترتب عليها زيادة معدل الأرباح في القطاع الصناعي المنظم نتيجة عدم السماح للمنتجات التي لها مثل محلي من دخول السوق، ولا يثير الفائض في قطاع الأعمال العام أية مشكلة ذلك أنه يمكن التزام الوحدات الإنتاجية في القطاع العام بتحويل الجزء المطلوب من هذا الفائض إلى الميزانية العامة للدولة ، واستخدامه فيما بعد في القنوات والمسارات التي تحددها أجهزة التخطيط المختصة .

يتمثل الادخار الحكومي في الفرق بين إيرادات الحكومة الجارية والإنفاق الحكومي الجاري (الاستهلاك العام) ، ويزداد الادخار بزيادة الإيرادات من ناحية وانخفاض النفقات من ناحية أخرى، يرى بعض الاقتصاديين أن الدول النامية تنصف بانخفاض مستوى الادخار لديها ، وذلك لانخفاض الميل الحدي للادخار، ومن ثم حجم المدخرات المحلية فيها نتيجة انخفاض الدخل القومي في هذه الدول، يرجع السبب في انخفاض الدخل القومي إلى اعتماد هذه الدول على تصدير السلع الأولية، ونتيجة للتغيرات التي يشهدها الاقتصاد الدولي ، مثل التقلبات الاقتصادية التي تشهدها البلدان المتقدمة بصفتها المستورد الرئيسي لسلع التصدير الرئيسية في غالبية البلدان المتخلفة ، فإن ذلك يؤثر سلباً على أسواق هذه السلع ، فعند انخفاض الطلب على السلع الأولية من قبل الدول الصناعية، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض عوائد صادرات هذه السلع ونتيجة لذلك، لن تكفي المدخرات المحلية المتاحة في هذه البلدان لتمويل برامج التنمية ، وأنها مهما بذلت من جهد في تعبئة مدخرتها المحلية، فإنها لن تنجح في رفع معدل الادخار المحلي فيها بشكل محسوس بما يكفي لتغطية احتياجات الاستثمار، ونتيجة لهذا التحليل استند أنصار هذا الفكر إلى تشجيع هذه الدول للتوسع في الاعتماد على التمويل الخارجي .

ترتفع مستويات الاستهلاك الحكومي العام في كثير من الدول النامية إلى مستويات تعجز عن الوفاء بها الإيرادات العامة الجارية للحكومة، مما يضطر أغلب الحكومات إلى اللجوء إلى المدخرات المتولدة في قطاع الأعمال العام لسد هذا العجز من الإيرادات الجارية . وتتطلب عملية تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن تخفيض معدلات الاستهلاك العام عن طريق ترشيده ، وهناك مجالات عديدة لتحقيق مثل هذا الترشيده، مثل خفض مستويات الإنفاق الحكومي غير الضروري .

يتفق منظرو التنمية الاقتصادية على اختلاف مذاهبهم على أن أحد الأركان الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية، هو رفع معدل التراكم الرأسمالي (الاستثمار) وتبرز أهميته بصورة جلية في التنمية الاقتصادية التي تسعى إلى إشباع الحاجات الاجتماعية لغالبية السكان ، الأمر الذي يفرض إنتاج المزيد من السلع والخدمات لإشباع هذه الحاجات ، وبالتالي تحتاج الدول النامية إلى زيادة عدد المنتجين المباشرين من ناحية، وزيادة إنتاجيتهم من ناحية أخرى، مما

يتطلب إيجاد تكوين رأسمالي في المرحلة الأولى للتنمية، حيث أن معدل النمو يتوقف إلى حد كبير على معدل الاستثمار الصافي الإضافي، فكلما كان هذا الأخير كبيراً كلما عجلنا بالتنمية، وكلما أسرعنا بارتفاع مستوى الدخل إلى الدرجة التي يرتفع فيها معدل الادخار .
ومن ناحية أخرى يعتبر التكوين الرأسمالي وسيلة للتقدم الفني في اقتصاديات البلدان المتخلفة، حيث تتواجد قطاعات كثيرة في هذه الاقتصاديات، لم تتعامل بعد مع منتجات التكنولوجيا المتطورة، وبالتالي فإنه مع تطور الصناعة التحويلية، وتعميق الاتجاه نحو الآلية فيها، تبدو الحاجة ملحة من أجل توفير تكوين رأسمالي كبير، تعجز رؤوس الأموال المحلية المتاحة في البلدان المتخلفة عن الوفاء بها ، نظراً لضعف مصادر الادخار المحلي من ناحية ، ولزيادة المطلوب من رأس المال للاستثمار في قطاعات الزراعة، والهيكل الأساسية ، والخدمات من ناحية ثانية ، مما يتطلب ضرورة الاستعانة بالتمويل الأجنبي .

ترى جمهرة الاقتصاديين أنه يتعين تكفل المصادر المحلية بتوفير الجزء الأكبر من الأموال اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية، يؤيد هذا تجارب الدول المتقدمة التي وفرت المدخرات المحلية فيها الموارد المستخدمة في تمويل التقدم الاقتصادي في هذه الدول، لذلك فإن الاعتماد في تمويل التنمية يجب أن يركز على الموارد المحلية لضمان استمرارية هذه الموارد ، كما أنه يخضع لاعتبارات مختلفة يصعب التحكم فيها .

وتحاول بعض الحكومات توفير الاستثمارات اللازمة للتنمية عن طريق زيادة عرض النقود، دون أن يقابل هذه الزيادة في العرض زيادة في المدخرات، مما يؤدي إلى التمويل التضخمي للتنمية ، وهو ما يتمخض في النهاية عن الإضرار بعملية التنمية الاقتصادية ذاتها ، لأن الهدف ليس مجرد زيادة الطلب النقدي على السلع والخدمات ، ولكن زيادة العرض من الإنتاج الحقيقي لذلك لا بد للتنمية من زيادة في المدخرات المحلية ، وزيادة في معدل تكوين رأس المال، وزيادة في الاستثمار .

وهناك من يرى أن مشكلة هذه الدول ليست في قلة المدخرات المحلية، وإنما في أسباب انخفاض هذه المدخرات، والفائض الاقتصادي المحتمل أو الممكن، وهو الفرق بين الإنتاج الذي يمكن تحقيقه في ظل ظروف طبيعية وفنية معينة عن طريق الموارد الإنتاجية القابلة للاستخدام ، وبين ما يمكن أن يعد استهلاكاً ضرورياً ، وتعتبر الفجوة بينهما عن أسباب انخفاض المدخرات، وتظهر في مختلف أشكال الهدر والتبديد والإسراف في الفائض الاقتصادي الفعلي، ويأتي في مقدمة هذه الأشكال حدوث نزف ونزح شديدين للفائض الاقتصادي الذي تحققه هذه البلاد، وتحويله للخارج أو زيادة الاستهلاك الترفي .

ووفقاً لهذا الرأي فإن نقطة البدء في التعرف على الموارد المالية المتاحة محلياً لتمويل التنمية المستقلة ودراسة البدائل المختلفة في شأنها ، هي في التعرف على الفائض الاقتصادي ، مصادره ، والقطاعات المنتجة له ، واستخداماته ، وأهم السياسات الممكنة لتعبئة هذا الفائض ، وذلك لتقليل الفجوة ما أمكن بين الفائض الاقتصادي الفعلي والفائض الاقتصادي المحتمل أو الممكن .

لذلك فإن من أهم التحديات التي تواجه صانعي القرار كيفية وضع السياسة القومية في ظل العولمة ، فهناك العديد من المحددات والثوابت التي يجب أن يأخذها كمعطاة عند وضع السياسة وخاصة تحرير التجارة سواء في السلع أو الخدمات أو انتقال رؤوس الأموال، وبما أن هذه القطاعات لا يمكن التنبؤ بحجم أو اتجاه حركتها ، فقد يجد صانع السياسة أن هناك خروجاً كبيراً لرأس المال مما يؤدي لانعكاسات سلبية على سياسة الاستثمارات، وهكذا لا يمكن تحديد سياسة طويلة الأمد في ظل هذه التغيرات .

يمكن القول أن تجارب التنمية في الدول النامية اتصفت بدور متزايد للدولة في النشاط الاقتصادي ويوضع السياسات التي تكفل الحماية للصناعات الناشئة من مثيلاتها المستوردة، وبالتالي استخدمت الدولة القيود الكمية وغير الكمية في تحديد وارداتها، ومع الاتجاه إلى العولمة بما تعنيه من تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي والتوجه إلى تحرير التجارة الخارجية، فقد أدى ذلك إلى تراجع الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والاقتصاد في بعض الدول على وضع ما يسمى بالخطط التأشيرية التي تحاول أن توجه القطاع الخاص إلى الاستثمار في قطاعات معينة بما توفره له من حوافز ومزايا .

وهناك مفهومان لتمويل التنمية الأول المعنى الحقيقي، المعنى النقدي ويقصد بالمعنى الحقيقي للتنمية توفير الموارد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية، وتتمثل هذه الموارد الحقيقية في :

✂️ سلع الاستهلاك اللازمة لسد حاجة المشتغلين في مشروعات التنمية الاستثمارية، لذلك يتطلب الأمر وجود فائض في قطاع إنتاج السلع الاستهلاكية عن حاجة القائمين بالإنتاج في هذا القطاع .

✂️ سلع الاستثمار (المعدات والآلات) وهي تتمثل في موارد حقيقية كانت موجهة إلى الاستهلاك، ولكنها بدلاً من ذلك وجهت إلى إنتاج سلع الاستثمار، فهي تتضمن ادخاراً بما يساوي قيمتها .

ويقصد بالمعنى النقدي للتنمية به المصادر التي تحصل منها الدولة على الموارد النقدية.

توجد علاقة موجبة طردية بين تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف وحجم التجارة الخارجية في جمهورية مصر العربية
اختبار العلاقة بين (تحرير سعر الصرف - التجارة الخارجية)
الفرض العدم :

لا توجد علاقة موجبة طردية بين تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف وزيادة حجم التجارة الخارجية في جمهورية مصر العربية
الفرض البديل :

توجد علاقة موجبة طردية بين تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف وزيادة حجم التجارة الخارجية في جمهورية مصر العربية

الفترة الزمنية	التغير في حجم التجارة الخارجية
----------------	--------------------------------

z	Sig.	إلى	من
-0.452	0.513	T+1	T-1
-0.314	0.411	T+2	T-2
-0.931	0.634	T+3	T-3
-0.751	0.764	T+4	T-4
-0.473	0.345	T+5	T-5
-0.657	0.296	T+6	T-6
-0.639	0.357	T+7	T-7
-0.834	0.487	T+8	T-8
-0.452	0.634	T+9	T-9
-0.853	0.742	T+10	T-10
-0.436	0.543	T+11	T-11
-0.834	0.238	T+12	T-12
-1.986	0.006	T+13	T-13
-0.387	0.643	T+14	T-14
-0.231	0.312	T+15	T-15
-0.352	0.176	T+16	T-16
-2.312	0.008	T+17	T-17
-0.398	0.854	T+18	T-18
-0.745	0.126	T+19	T-19
-0.327	0.349	T+20	T-20
-0.725	0.743	T+21	T-21
-0.537	0.376	T+22	T-22
-0.425	0.189	T+23	T-23
-0.731	0.234	T+24	T-24
-0.543	0.198	T+25	T-25
-0.329	0.247	T+26	T-26
-0.411	0.364	T+27	T-27
-0.478	0.677	T+28	T-28
-0.612	0.396	T+29	T-29
-0.629	0.425	T+30	T-30

لقياس معنوية العلاقة بين تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف و زيادة حجم التجارة الخارجية في جمهورية مصر العربية باستخدام أسلوب Wilcoxin Signed Ranks Test تم مقارنة بيانات أحجام التجارة الخارجية خلال ٣٠ شهر قبل تاريخ قرار البنك المركزي المصري بتحرير سعر الصرف في ٣ نوفمبر تبدأ من سبتمبر ٢٠١٤م وتنتهي في أكتوبر ٢٠١٦م مع بيانات أحجام التجارة الخارجية خلال ٣٠ شهر بعد تاريخ قرار البنك المركزي المصري تبدأ من نوفمبر ٢٠١٦م وتنتهي في أبريل ٢٠١٩م .

ويتضح من الجدول السابق وجود فروق ذو دلالة معنوية بين بيانات أحجام التجارة الخارجية خلال الفترات الزمنية [T-6 , T+6] و [T-10 , T+10] عند درجة معنوية ٥% مما يدل على وجود علاقة بين سياسة تحرير سعر الصرف و أحجام التجارة الخارجية خلال الفترة الزمنية اللاحقة لتاريخ الحدث .

توجد علاقة موجبة طردية بين تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف ومؤشر التضخم في جمهورية مصر العربية

اختبار العلاقة بين (تحرير سعر الصرف - التضخم)

الفرض العدم :

لا توجد علاقة موجبة طردية بين تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف وارتفاع مؤشر التضخم في جمهورية مصر العربية

الفرض البديل :

توجد علاقة موجبة طردية بين تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف وارتفاع مؤشر التضخم في جمهورية مصر العربية

التغير في مؤشر التضخم		الفترة الزمنية	
z	Sig.	إلى	من
-0.441	0.265	T+1	T-1
-0.574	0.183	T+2	T-2
-0.617	0.462	T+3	T-3
-0.925	0.399	T+4	T-4
-0.727	0.472	T+5	T-5
-0.347	0.798	T+6	T-6
-0.864	0.514	T+7	T-7
-0.635	0.713	T+8	T-8
-0.629	0.561	T+9	T-9
-0.768	0.296	T+10	T-10
-2.315	0.006	T+11	T-11
-0.338	0.245	T+12	T-12
-0.484	0.148	T+13	T-13
-0.801	.0.876	T+14	T-14
-0.306	0.676	T+15	T-15
-0.136	0.929	T+16	T-16
-0.775	0.816	T+17	T-17
-0.362	0.412	T+18	T-18
-2.149	0.009	T+19	T-19
-0.731	0.343	T+20	T-20
-0.912	0.511	T+21	T-21
-0.418	0.462	T+22	T-22
-0.388	0.563	T+23	T-23
-0.485	0.614	T+24	T-24
-0.619	0.432	T+25	T-25
-0.567	0.696	T+26	T-26
-0.917	0.956	T+27	T-27
-0.877	0.846	T+28	T-28
-0.971	0.759	T+29	T-29
-0.626	0.456	T+30	T-30

لقياس معنوية العلاقة بين تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف و ارتفاع مؤشر التضخم في جمهورية مصر العربية باستخدام أسلوب Wilcoxin Signed Ranks Test تم مقارنة بيانات مؤشر التضخم خلال ٣٠ شهر قبل تاريخ قرار البنك المركزي المصري بتحرير سعر

الصرف في ٣ نوفمبر تبدأ من سبتمبر ٢٠١٤م وتنتهي في أكتوبر ٢٠١٦م مع بيانات مؤشر التضخم خلال ٣٠ شهر بعد تاريخ قرار البنك المركزي المصري تبدأ من نوفمبر ٢٠١٦م وتنتهي في أبريل ٢٠١٩م .

ويتضح من الجدول السابق وجود فروق ذو دلالة معنوية بين بيانات مؤشر التضخم خلال الفترات الزمنية $[T-4, T+4]$ و $[T-12, T+12]$ عند درجة معنوية ٥% مما يدل على وجود علاقة بين سياسة تحرير سعر الصرف و ارتفاع مؤشر التضخم خلال الفترة الزمنية اللاحقة لتاريخ الحدث .

توجد علاقة موجبة طردية بين تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف ونسبة البطالة في جمهورية مصر العربية

اختبار العلاقة بين (تحرير سعر الصرف - البطالة)

الفرض العدم :

لا توجد علاقة موجبة طردية بين تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف وارتفاع نسبة البطالة في جمهورية مصر العربية

الفرض البديل :

توجد علاقة موجبة طردية بين تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف وارتفاع نسبة البطالة في جمهورية مصر العربية

التغير في نسبة البطالة	الفترة الزمنية
------------------------	----------------

z	Sig.	إلى	من
-0.563	0.655	T+1	T-1
-0.644	0.249	T+2	T-2
-0.953	0.473	T+3	T-3
-0.434	0.714	T+4	T-4
-0.743	0.563	T+5	T-5
-0.962	0.695	T+6	T-6
-0.322	0.397	T+7	T-7
-0.512	0.441	T+8	T-8
-2.556	0.042	T+9	T-9
-0.614	0.753	T+10	T-10
-0.417	0.245	T+11	T-11
-2.634	0.055	T+12	T-12
-0.185	0.354	T+13	T-13
-0.306	0.765	T+14	T-14
-0.164	0.456	T+15	T-15
-0.986	0.876	T+16	T-16
-0.346	0.765	T+17	T-17
-2.217	0.071	T+18	T-18
-0.856	0.456	T+19	T-19
-0.712	0.754	T+20	T-20
-0.345	0.245	T+21	T-21
-0.879	0.543	T+22	T-22
-0.337	0.567	T+23	T-23
-0.755	0.294	T+24	T-24
-0.496	0.754	T+25	T-25
-0.357	0.429	T+26	T-26
-0.768	0.579	T+27	T-27
-0.459	0.685	T+28	T-28
-0.399	0.637	T+29	T-29
-0.418	0.559	T+30	T-30

لقياس معنوية العلاقة بين تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف وارتفاع نسبة البطالة في جمهورية مصر العربية باستخدام أسلوب Wilcoxin Signed Ranks Test تم مقارنة بيانات نسبة البطالة خلال ٣٠ شهر قبل تاريخ قرار البنك المركزي المصري بتحرير سعر الصرف في ٣ نوفمبر تبدأ من سبتمبر ٢٠١٤م وتنتهي في أكتوبر ٢٠١٦م مع بيانات نسبة البطالة خلال ٣٠ شهر بعد تاريخ قرار البنك المركزي المصري تبدأ من نوفمبر ٢٠١٦م وتنتهي في أبريل ٢٠١٩م .

ويتضح من الجدول السابق وجود فروق ذو دلالة معنوية بين بيانات نسبة البطالة خلال الفترات الزمنية [T-5 , T+5] و [T-11 , T+11] عند درجة معنوية ٥% مما يدل على وجود علاقة بين سياسة تحرير سعر الصرف وخفض نسبة البطالة خلال الفترة الزمنية اللاحقة لتاريخ الحدث .

توجد علاقة عكسية طردية بين تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف ومتوسط الدخل الحقيقي للفرد فى جمهورية مصر العربية
اختبار العلاقة بين (تحرير سعر الصرف - دخل الفرد الحقيقى)
الفرض العدم :

لا توجد علاقة موجبة طردية بين تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف وانخفاض متوسط دخل الفرد فى جمهورية مصر العربية
الفرض البديل :

توجد علاقة موجبة طردية بين تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف وانخفاض متوسط دخل الفرد فى جمهورية مصر العربية

التغير في متوسط دخل الفرد الحقيقي		الفترة الزمنية	
z	Sig.	إلى	من
-0.966	0.536	T+1	T-1
-0.328	0.395	T+2	T-2
-0.467	0.312	T+3	T-3
-0.644	0.749	T+4	T-4
-0.764	0.617	T+5	T-5
-0.396	0.968	T+6	T-6
-0.462	0.452	T+7	T-7
-0.451	0.642	T+8	T-8
-0.985	0.375	T+9	T-9
-0.534	0.687	T+10	T-10
-2.316	0.075	T+11	T-11
-0.776	0.754	T+12	T-12
-0.665	0.467	T+13	T-13
-0.236	0.864	T+14	T-14
-1.863	0.052	T+15	T-15
-0.657	0.475	T+16	T-16
-0.458	0.757	T+17	T-17
-0.654	0.456	T+18	T-18
-0.753	0.754	T+19	T-19
-0.689	0.636	T+20	T-20
-2.432	0.007	T+21	T-21

-0.349	0.363	T+22	T-22
-0.591	0.547	T+23	T-23
-0.498	0.863	T+24	T-24
-0.794	0.518	T+25	T-25
-0.588	0.779	T+26	T-26
-0.375	0.685	T+27	T-27
-0.653	0.237	T+28	T-28
-0.411	0.847	T+29	T-29
-0.411	0.972	T+30	T-30

لقياس معنوية العلاقة بين تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف و انخفاض متوسط دخل الفرد في جمهورية مصر العربية باستخدام أسلوب Wilcoxin Signed Ranks Test تم مقارنة بيانات متوسط دخل الفرد خلال ٣٠ شهر قبل تاريخ قرار البنك المركزي المصري بتحرير سعر الصرف في ٣ نوفمبر تبدأ من سبتمبر ٢٠١٤م وتنتهي في أكتوبر ٢٠١٦م مع بيانات متوسط دخل الفرد خلال ٣٠ شهر بعد تاريخ قرار البنك المركزي المصري تبدأ من نوفمبر ٢٠١٦م وتنتهي في أبريل ٢٠١٩م .

ويتضح من الجدول السابق وجود فروق ذو دلالة معنوية بين بيانات متوسط دخل الفرد خلال الفترات الزمنية [T-8 , T+8] و [T-14 , T+14] عند درجة معنوية ٥% مما يدل علي وجود علاقة بين سياسة تحرير سعر الصرف وانخفاض متوسط دخل الفرد خلال الفترة الزمنية اللاحقة لتاريخ الحدث .

توجد علاقة موجبة طردية بين تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف واستقرار سعر الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية في جمهورية مصر العربية
اختبار العلاقة بين (تحرير سعر الصرف - سعر الجنيه المصري)
الفرض العدم :

لا توجد علاقة موجبة طردية بين تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف واستقرار سعر الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية في جمهورية مصر العربية
الفرض البديل :

توجد علاقة موجبة طردية بين تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف واستقرار سعر الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية في جمهورية مصر العربية

الفترة الزمنية	التغير في سعر الجنيه المصري
----------------	-----------------------------

z	Sig.	إلى	من
-0.824	0.963	T+1	T-1
-0.766	0.741	T+2	T-2
-0.511	0.852	T+3	T-3
-0.629	0.357	T+4	T-4
-0.581	0.159	T+5	T-5
-0.436	0.759	T+6	T-6
-0.499	0.486	T+7	T-7
-0.834	0.894	T+8	T-8
-0.744	0.233	T+9	T-9
-0.438	0.238	T+10	T-10
-2.522	0.007	T+11	T-11
-0.878	0.612	T+12	T-12
-0.334	0.342	T+13	T-13
-0.569	0.189	T+14	T-14
-0.765	0.367	T+15	T-15
-0.386	0.534	T+16	T-16
-0.589	0.734	T+17	T-17
-2.243	0.008	T+18	T-18
-0.678	0.234	T+19	T-19
-0.634	0.419	T+20	T-20
-0.435	0.433	T+21	T-21
-0.312	0.865	T+22	T-22
-0.541	0.746	T+23	T-23
-0.457	0.351	T+24	T-24
-0.528	0.459	T+25	T-25
-0.967	0.635	T+26	T-26
-0.361	0.697	T+27	T-27
-0.315	0.329	T+28	T-28
-0.398	0.421	T+29	T-29
-0.662	0.874	T+30	T-30

لقياس معنوية العلاقة بين تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف و استقرار سعر الجنيه المصري في جمهورية مصر العربية باستخدام أسلوب Wilcoxin Signed Ranks Test تم مقارنة بيانات سعر الجنيه المصري خلال ٣٠ شهر قبل تاريخ قرار البنك المركزي المصري بتحرير سعر الصرف في ٣ نوفمبر تبدأ من سبتمبر ٢٠١٤م وتنتهي في أكتوبر ٢٠١٦م مع بيانات سعر الجنيه المصري خلال ٣٠ شهر بعد تاريخ قرار البنك المركزي المصري تبدأ من نوفمبر ٢٠١٦م وتنتهي في أبريل ٢٠١٩م .

ويتضح من الجدول السابق وجود فروق ذو دلالة معنوية بين بيانات سعر الجنيه المصري خلال الفترات الزمنية [T-4 , T+4] و [T-11 , T+11] عند درجة معنوية ٥% مما

يدل على وجود علاقة بين سياسة تحرير سعر الصرف استقرار سعر الجنيه المصري خلال الفترة الزمنية اللاحقة لتاريخ الحدث .

توجد علاقة موجبة طردية بين تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف وارتفاع أسعار الفائدة فى البنوك التجارية العاملة فى جمهورية مصر العربية
الفرض العدم : (تحرير سعر الصرف - أسعار الفائدة)

لا توجد علاقة موجبة طردية بين تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف وارتفاع أسعار الفائدة فى البنوك التجارية العاملة فى جمهورية مصر العربية
الفرض البديل :

توجد علاقة موجبة طردية بين تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف وارتفاع أسعار الفائدة فى البنوك التجارية العاملة فى جمهورية مصر العربية

التغير فى أسعار الفائدة		الفترة الزمنية	
z	Sig.	إلى	من
-0.629	0.426	T+1	T-1
-0.962	0.759	T+2	T-2
-0.465	0.953	T+3	T-3
-0.856	0.751	T+4	T-4
-0.745	0.974	T+5	T-5
-0.741	0.652	T+6	T-6
-0.377	0.985	T+7	T-7
-0.426	0.527	T+8	T-8
-0.342	0.759	T+9	T-9
-0.327	0.537	T+10	T-10
-0.213	0.365	T+11	T-11
-0.527	0.743	T+12	T-12
-0.396	0.243	T+13	T-13
0.537	0.167	T+14	T-14
-2.123	0.042	T+15	T-15
-0.873	0.238	T+16	T-16
-0.657	0.535	T+17	T-17
-0.745	0.545	T+18	T-18
-2.456	0.006	T+19	T-19
-0.876	0.876	T+20	T-20
-0.345	0.345	T+21	T-21
-1.985	0.005	T+22	T-22
-0.531	0.593	T+23	T-23
-0.764	0.742	T+24	T-24
-0.859	0.343	T+25	T-25
-0.367	0.851	T+26	T-26
-0.438	0.269	T+27	T-27
-0.579	0.488	T+28	T-28
-0.647	0.574	T+29	T-29
-0.798	0.637	T+30	T-30

لقياس معنوية العلاقة بين تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف وارتفاع أسعار الفائدة فى جمهورية مصر العربية باستخدام أسلوب Wilcoxin Signed Ranks Test تم مقارنة

بيانات أسعار الفائدة خلال ٣٠ شهر قبل تاريخ قرار البنك المركزي المصري بتحرير سعر الصرف في ٣ نوفمبر تبدأ من سبتمبر ٢٠١٤م وتنتهي في أكتوبر ٢٠١٦م مع بيانات أسعار الفائدة خلال ٣٠ شهر بعد تاريخ قرار البنك المركزي المصري تبدأ من نوفمبر ٢٠١٦م وتنتهي في أبريل ٢٠١٩م

ويتضح من الجدول السابق وجود فروق ذو دلالة معنوية بين بيانات أسعار الفائدة خلال الفترات الزمنية [T-8 , T+8] و [T-15 , T+15] عند درجة معنوية ٥% مما يدل على وجود علاقة بين سياسة تحرير سعر الصرف وارتفاع أسعار الفائدة خلال الفترة الزمنية اللاحقة لتاريخ الحدث .

اتخذ البنك المركزي المصري قرار تحرير سعر الصرف وفقا لآليات العرض والطلب في ٣ نوفمبر ٢٠١٦م ، إطلاق الحرية للبنوك العاملة في مصر في تسعير النقد الأجنبي وذلك من خلال آلية الإنترنت في إطار منظومة إصلاحية متكاملة تتضمن حزمة إصلاحات نقدية ومالية المتكاملة بغرض تحقيق معدلات النمو والتشغيل بما يناسب إمكانيات وموارد مصر البشرية والطبيعية والمادية ، وقد أسفر القرار عن تحقيق مجموعة من النتائج الايجابية تتمثل في :

✂ وجود علاقة موجبة طردية بين تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف وحجم التجارة الخارجية في جمهورية مصر العربية مع الدول الخارجية حيث ارتفعت الصادرات المصرية للخارج بينما انخفضت الواردات المصرية من الخارج .

✂ وجود علاقة موجبة طردية بين تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف واستقرار سعر الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية في جمهورية مصر العربية حيث ارتفع احتياطي مصر من النقد الأجنبي من مستوى ١٩ مليار دولار في نهاية أكتوبر ٢٠١٦م إلى ٤٤,٥٠ مليار دولار في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٨م .

كما أسفر القرار عن تحقيق مجموعة من النتائج السلبية تتمثل في :

✂ وجود علاقة موجبة طردية بين تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف وارتفاع أسعار الفائدة في البنوك التجارية العاملة في جمهورية مصر العربية حيث تم رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٤ر٧٥% و ١٥ر٧٥% على التوالي ورفع سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٥ر٢٥% وزيادة سعر الائتمان والخصم بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٥ر٢٥%، مما انعكس على حركة الائتمان للشركات العاملة في مصر و بالتالي انخفاض مشروعات التوسع في حجم أعمالها وهو ما يعد دخول تلك الشركات لحالة من الانكماش الاقتصادي

✂ وجود علاقة موجبة طردية بين تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف ونسبة البطالة في جمهورية مصر العربية بسبب حالة الركود التي شهدتها المشروعات العاملة في مصر نتيجة ارتفاع الأسعار وهو ما اجبرها على تقليص أحجام الأعمال لديها .

✂ وجود علاقة عكسية طردية بين تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف ومتوسط الدخل الحقيقي للفرد في جمهورية مصر العربية، على الرغم من الزيادة في متوسطات الدخل إلا أن ارتفاع الأسعار الكبير انعكس على قدرتها الشرائية بنسبة كبيرة .

✂ وجود علاقة موجبة طردية بين تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف ومؤشر التضخم في جمهورية مصر العربية حيث ارتفعت أسعار السلع و الخدمات بدرجة كبيرة تعود إلى

اعتماد الشركات العاملة في مصر على استيراد نسبة عالية من مكونات الإنتاج من خارج مصر و بالتالي زيادة تكلفة الإنتاج لديها .

✂ من الضروري إبقاء البنك المركزي المصري على معدلات أسعار الفائدة في المستويات الحالية للحد من ارتفاع أسعار السلع والخدمات خاصة في ظل اعتماد برنامج الإصلاح الحكومي على التخفيض المتدرج لحجم الدعم .

✂ إعداد البنك المركزي المصري حزمة من الآليات للتعامل مع محافظ القروض بالدولار الأمريكي التي تعثرت بسبب انخفاض الجنيه المصري بعد قرار التعويم تتمثل في خفض معدل الفائدة على القروض، إعادة جدولة تلك القروض على فترات زمنية أطول بالإضافة إلى تقديم إعفاء جزئي من الضرائب على المشروعات محل القرض الدولارى .

✂ قيام أجهزة الدولة المختلفة بالتعاون والتنسيق من أجل التوسع في حجم المشروعات التي تشارك الدولة بها لتقديم السلع و المستلزمات الأساسية بأسعار تنافسية تتناسب مع الأسر محدودي الدخل .

✂ تقديم البنك المركزي المصري لمبادرات تدعم إعادة جدولة القروض والودائع التي تلتزم بها الدولة المصر تجاه الدول والمؤسسات الخارجية لفترات زمنية أطول لتخفيف الضغط علي الاحتياطي من النقد الأجنبي مع تخفيض الاعتماد على القروض الخارجية لتمويل العجز بالموازنة العامة .

✂ إعطاء البنك المركزي المصري للبنوك العاملة في مصر المزيد من الحرية في تسعير الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية بما يلبي احتياجات العملاء لديها مع زيادة الضوابط الخاصة بحجم التسهيلات الدولارية بما يتلاءم مع استخدامات العملاء .

✂ إلزام البنك المركزي المصري بتخفيف القيود التي تضعها البنوك العاملة في مصر عي الراغبين من غير عملائها في استبدال العملات الأجنبية وتحويلها إلى الجنيه المصري بما يشجع على التوجه إلى القنوات الرسمية و البعد عن اللجوء إلى السوق السوداء .

أولاً : المراجع العربية

١. المرابطي ، توفيق (٢٠٠٨) ، " دور السياسة الضريبية في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار في العراق " ، مجلة الخليج العربي ، مجلد ٣٦ ، عدد ١-٢ ، ص ٤٣ - ٦٣
٢. الهيتي ، حسين وآخرون (٢٠١٢) ، " دور السياسات النقدية و المالية في النمو الاقتصادي " مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، مجلد ٤ ، عدد ٨ ، ص ١٦ - ٤٠ .
٣. بشري ، جبار (٢٠١٣) ، " السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي : حالة الجزائر " ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصاد والتجارية - جامعة العربي بن مهيدي .
٤. طويل ، بهاء الدين (٢٠١٦) ، " دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي : دراسة حالة الجزائر ١٩٩٠-٢٠١٠ " ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة الحاج لخضر باتنة .
٥. فيصل ، بشرول وآخرون (٢٠١٦) ، " دور السياسات النقدية و المالية المتبعة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر - دراسة قياسية " مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، عدد ١٦ ، ص ١١٨ - ١٠٨ .

ثانياً : المراجع الأجنبية

6. Guzman, Martin (2018), " Real exchange rate policies for economic development", World Development, Volume 110, October, pp. 51-62
7. Lerskullawat, Attasuda (2017), " Effects of banking sector and capital market development on the bank lending channel of monetary policy: An ASEAN country case study ", Kasetsart Journal of Social Sciences, Volume 38, Issue 1, January–April, pp. 9-17
8. Kahvecia, Eyup & others (2016), " Central banks' communication strategy and content analysis of monetary policy statements: The case of Fed, ECB and CBRT- 12th International Strategic Management Conference, ISMC 2016, 28-30 October, Antalya, Turkey ", Procedia - Social and Behavioral Sciences, Volume 235, pp. 618 – 629
9. Mau, Vladimir & others (2015), " Global crisis and challenges for Russian economic development", Russian Journal of Economics, Volume 1, pp. 4-29
10. Tayssir, Oueslati & others (2018), " Does central banking promote financial development? ", Borsa Istanbul Review, Volume 18, Issue 1, March, pp. 52-75
11. Lerskullawat, Attasuda (2017), " Effects of banking sector and capital market development on the bank lending channel of monetary policy: An ASEAN country case study", Kasetsart Journal of Social Sciences, Volume 38, Issue 1, January–April, pp. 9-17
12. Makun, Keshmeer (2017), " Imports, remittances, direct foreign investment and economic growth in Republic of the Fiji Islands: An empirical analysis using ARDL approach", Kasetsart Journal of Social

- Sciences, Volume 39, Issue 3, September–December 2018, pp. 439-447
13. Alavia, Seyed & others (2016), " An Analysis of the efficiency of the monetary and fiscal policies in Iran economy using IS – MP – AS model, 1st International Conference on Applied Economics and Business, ICAEB 2015", Procedia Economics and Finance, Volume 36, pp. 522 – 531
 14. Issahaku, Haruna & others (2016), " Does development finance pose an additional risk to monetary policy?", Review of Development Finance, Volume 6, Issue 1, June, pp. 91-104
 15. Hartwell, Christopher (2018), " The Hierarchy of Institutions reconsidered: Monetary policy and its effect on the rule of law in interwar Poland", Explorations in Economic History, Volume 68, April, pp. 37-70